

نجار يؤكد أن القضية لم تنته وأم الشهيد تحمّل نصرالله مسؤولية موت ابنها إطلاق المتهم بقتل حنا رسالة سلبية

استبقت استكمال التحقيقات امامها وأعطت رأياً مسبقاً بالقضية المعروضة عليها، مما يفرض على السلطات القضائية اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك. وهذا ما يدفعنا الى تجديد الدعوة الى بحث موضوع اختصاص المحكمة العسكرية بشكل عام ومدى ملائمة استمرار عملها بناء لاصول المحاكمة المعتمدة لديها، حيث على سبيل المثال لاضمانات كافية للضحايا وذويهم، سواء أكانوا من العسكريين أم من المدنيين ولا قدرة قانونية لهم على الطعن بهكذا قرارات».

ودعا «مفوض الحكومة لدى المحكمة، الى سلوك طرق الطعن المتاحة ضد قرار اطلاق المتهم، بالنظر لخطورة الجرم والسابقة القضائية والسياسية التي قد يكرسها قرار اطلاقه، بعدما تعرضت المؤسسة العسكرية لما تعرضت له بعد حادثة مار مخايل».

واشار الى أن «الخلاصة الاهم التي نخشى ان يكرسها قرار المحكمة العسكرية بالنسبة للبنانيين، هي ان «حزب الله» هو فوق القانون والمساءلة، وان اي لبناني يتعرض لاداي من قبل «حزب الله» او حلفائه لن ينعم بعد الآن بالعدالة الازضية، لان الحزب سيعطي الضمانة والحماية والحصانة للمعتدي، وهو ما يؤكد ما كنا نشير اليه سابقاً، هذا الحزب اصبح مثل الحرس الثوري الايراني يمس ولا يمس وهو فوق جميع السلطات».

سعيد

أما منسق الامانة العامة لقوى ١٤ آذار النائب السابق فارس سعيد، ففرض ان «تكون هناك انعكاسات سياسية على القضاء في لبنان»، مؤكداً أن موضوع الشهيد سامر حنا «هو موضوع بالغ الاهمية، لأنه يطال ضابطاً في الجيش اللبناني تم التعتدي عليه من قبل قوى غير شرعية، وتالياً هو تعد على الجيش الوطني».

ورأى أن «المعالجة القضائية يجب ان تأخذ ابعادها، بغض النظر عن المناخ السائد في لبنان واعتبر ان القرار بالأمس هو صفة لكل من يناضل من اجل دولة القانون والحق»، مشدداً على ان «المساكنة بين «حزب الله» والدولة اللبنانية باتت مستحيلة والتناغم بينهما اضحى غير ممكن على الإطلاق، وقرار المحكمة بالأمس أتى ليضرب أيضاً هذا التناغم غير الممكن طالما ان الحزب يملك سلاحاً وينفذ قرارات غير شرعية، وهو أعطى انطباعاً بالامس أنه أقوى من القضاء ومن المحكمة العسكرية». وتمنى من المحكمة العسكرية «اعادة النظر بالموضوع».

والدة حنا

من جهتها، حملت إيفيت حنا والدة الشهيد حنا الأمين العام لـحزب الله «السيد حسن نصرالله» مسؤولية مقتل ابني، معتبرة أن المؤسسة العسكرية، هي مؤسسة لدفن الموتى، وأشرف لقائد الجيش الذي يذهب الى منزله».

وقالت: «أحمل المسؤولية الى قائد الطيران، وقائد الجيش كما الى حسن نصرالله، فهم «أضرب من بعض»، أعيد وكرر ان المؤسسة العسكرية التي تساو على دماء ضباطها، هي مؤسسة لدفن الموتى، وخروج القاتل بكفالة مادية لا توازي قطرة دم من ابني الذي يساوي لبنان كله».

وتمنت على رئيس الجمهورية ميشال سليمان ان «يتدخل في هذه القضية كونه كان آنذاك قائداً للجيش اللبناني». وسألت كل صاحب ضمير: «كيف يمكن اطلاق سراح القاتل بكل بساطة لقاء فدية مالية، على الرغم من اعترافه بأنه اطلق النار على ابني الطيار سامر حنا ودمه لم ينشف بعد على تلة سجد». وكشفت أنه «ستكون هناك إجراءات قانونية لاحقاً، بالتنسيق مع وكيل ومحامي العائلة النائب بطرس حرب».

وصفت في حديث الى «اخبار المستقبل» قرار المحكمة العسكرية، بأنه «الرصاصة التي اغتالت ابنها مرة ثانية». وأوضحت ان العائلة «تفاجأت بالخبر ولم يكن لديهما علم بذلك». وقالت: «كان لدي القليل من الأمل بأن هناك مؤسسة عسكرية تحترم نفسها وتحترم الشهيد».

جبهة العمل الإسلامي

وانتقدت جبهة العمل الإسلامي، هيئة الطوارئ، اطلاق سراح المتهم بقتل حنا، ورأت ان «المثير للدهشة ان عشرات من الشباب المؤمنین لا زالوا موقوفين وقابعين في السجون من دون محاكمة».

أضاف: «نريد ضمانات وليس «حزب الله»، نريد ضمانات بوجه السلاح، وهذا الموضوع سيطرح على طاولة مجلس الوزراء، وخلال الإستشارات وفي البيان الوزاري. فالوطن يريد ضمانات حول المفهوم الحقيقي للسيادة الوطنية، ولا يعقل أن تبقى الأمور معلقة بهذا الشكل، هناك سيادة فوق الجميع وهناك سلطة فوق القضاء وفوق الجيش، وفوق مجلس النواب، ومن هنا مطالبتنا بالضمانات في الحكومة المقبلة».

وكشف أنه «ناشد قيادة الجيش منذ فترة أن تعطينا التفاصيل حول هذه الحادثة، ولغاية الآن التفاصيل الوحيد هو تخلية سبيل القاتل، طالبنا بعد الأحداث التي حصلت في عيون السيمان بأن تعطينا تفاصيل ولم نحصل على أي معلومات، طلبنا من قيادة الجيش إعطاءنا تفاصيل عن الوضع في جزين وانتشار «حزب الله» في هذه المنطقة ومنع الأهليين من الدخول الى أراضيهم، ولم تعطينا شيئاً».

وتابع: «مطلبنا اليوم، وهذا شغلي الشاغل، أن يعطينا الجيش اللبناني خارطة آيين يمارس سيادته، وآيين تمارس الأطراف الريفية سيادتها، فلننظر الى الخريطة اللبنانية مرة نهائية ولنفهم آيين يمكن للمواطن اللبناني التجول بحرية بحماية الدولة اللبنانية، وآيين لا يحق له التجول، آكان في ضواهي بيروت أو في المخيمات أو في خارجها، أو في قوساياه، أو في منطقة أخرى، آيين هي المحرمات؟».

زهرا

من جهته، رأى عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب أنطوان زهرا، أن إطلاق المتهم بقتل حنا «خطأ جسيم ورسالة سلبية للجيش كي يترتب في القيام بواجبه». واعتبر أنه «إذا لم يصر الى الحفاظ على وحدة الجيش اللبناني وحقه في ممارسة سلطة الدولة وسيادتها على كل الأراضي اللبنانية وإذا تم التساهل مع المعتدين، فهذه تعتبر رسالة سلبية الى الجيش بقيادته وضباطه وأفراده كي يترتبوا ويترددوا في القيام بواجبهم، وهذا لا يخدم مشروع الدولة ومسعى ترسيخ سيادة الدولة ورفع مؤسساتها السيادة الى ممارسة دورها». وشدد على «ضرورة عدم التساهل مع ما حصل»، لافتاً الى أن النائب بطرس حرب وكيل عائلة الشهيد سامر حنا، أكد أنه لن يسكت على هذا الأمر وسيراجع في شأنه وسيتابعه حتى النهاية».

سعادة

وأكد عضو كتلة «التضامن الطرابلسي» النائب المنتخب سامر سعادة، ان اطلاق المتهم بقتل حنا «يشكل فضيحة كبرى وصدمة سلبية على المجتمع اللبناني، ونكسة في حق الجيش اللبناني، خصوصاً ان المتهم اعترف بجريمته وبإطلاق النار على الضابط الشهيد»، مشدداً على «ضرورة صون كرامة الجيش اللبناني بكل الطرق والوسائل، وعليه ان يبسط سيطرته على كل الأراضي اللبنانية، وما جرى يشكل فضيحة لن نسكت عنها لأنها توحى بتساهل غير مقبول، وهذا امر غير مؤكد بشهادة جميع الحقوقيين والقانونيين وجميع القيميين على ملف الدعوة».

وقال: «نحن مع دولة تحفظ كرامة جيشها وتحصر السلاح بيده لوحده كي لا يخسر لبنان ابطلاً كالشهيد سامر حنا، ونحن مع دولة تحاسب المعتدين آيا كانت الفئة التي ينتمون اليها وأولهم من يعتدي على الجيش».

اده

بدوره، استغرب عميد «الكتلة الوطنية» كارلوس اده، قرار المحكمة العسكرية إطلاق سراح المتهم «لا سيما ان هذا الإطلاق تم خلافاً لرأي مفوض الحكومة وبكفالة زهيدة بالنظر لخطورة هذه الجريمة على مختلف الأصعدة والتي تم التعاطي معها وكأنها جنحة بسيطة، مما يجعل القرار سابقة في التعامل الذي درجت عليه المحكمة، خصوصاً في جرائم القتل».

واعبر أن «اللافت للنظر ان إطلاق سراح المتهم جاء بعد اسبوع من نهاية الانتخابات النيابية، مما يحمل على التساؤل عما اذا لم تكن الغاية من هذا التوقيت، عدم التأثير سلباً على نتائج انتخابات «حزب الله» وحلفائه».

وقال: «فيما لو صح ما قرأناه في وسائل الاعلام، من ان قرار المحكمة بإخلاء سبيل المتهم تضمن ان اطلاق النار في اتجاه طوافة الجيش تسبب بمقتل الملازم أول الطيار سامر حنا عن غير قصد، فإن المحكمة تكون

تفاعلت امس، قضية إخلاء سبيل الموقوف مصطفى حسن مقدم المتهم «بالنسب عن غير قصد» باستشهاد الملازم أول الطيار سامر حنا، بعد أقل من ١٠ أشهر على استشهاده في طوافة عسكرية كانت تحلق في أجواء تلة سجد في الجنوب في ٢٨/٨/٢٠٠٨، بعدما وافقت المحكمة العسكرية على طلب تخلية سراحه بكفالة مالية مقدارها عشرة ملايين ليرة».

وأجمعت ردود الفعل على أن هذا الموضوع «خطأ جسيم وغير مبرر، ويعتبر رسالة سلبية الى المؤسسة العسكرية»، وأعطى انطباعاً أن هناك أشخاصاً «أقوى من القضاء ومن المحكمة العسكرية». وإذ رفضت «التساهل في هذه القضية»، دعت الى «متابعتها وعدم السكوت عنها، وبحث موضوع اختصاص المحكمة العسكرية بشكل عام ومدى ملائمة استمرار عملها بناء لاصول المحاكمة المعتمدة لديها».

فيما حملت والدة الشهيد الأمين العام لـحزب الله «السيد حسن نصرالله» مسؤولية قتل ابنها، وقالت إنه «أشرف لقائد الجيش ان يذهب الى منزله».

نجار

وأوضح وزير العدل إبراهيم نجار، ان حكم المحكمة العسكرية بإخلاء سبيل المتهم بقتل النقيب الطيار سامر حنا «يطرح أمام الجيش والضباط مسألة حفظهم، كما يطرح مشكلة إقامة محاكم عسكرية في لبنان وما إذا كان يجب ان يبقى لدينا محاكم عسكرية».

وأكد في حديث الى «اخبار المستقبل»، ان هذه القضية «لم تنته بل أفرج عنه بكفالة مالية»، مشدداً على ان «الموضوع لم ينته عند هذا الحد وسيكون هناك متابعة للمحاكمة».

الجميل

ووصف رئيس حزب «الكتائب اللبنانية» الرئيس أمين الجميل، خبر إطلاق قاتل الضابط الطيار سامر حنا، بأنه «مؤسف ومؤلم». وسأل «كيف يمكن تبرير هذا الأمر أمام أهله من الناحية الإنسانية؟». وقال: «لم تخل المحكمة العسكرية سبيل قاتل حنا، إلا بناء لتوصية من الجيش أو لتقرير منه، مما يعني ان حضور «حزب الله» في منطقة جزين، وإطلاق النار على طوافة عسكرية، بالنسبة الى البعض امر طبيعي ومحق، ومن هنا كانت التوصية بتخلية السبيل».

أضاف: «تطالب المعارضة و«حزب الله» بضمانات لدخولهم في الحكومة أو للمشاركة، وأنا أسأل ما هي ضماناتنا، وما هي ضمانات المواطن اللبناني، التي يمكن أن يعطينا إياها «حزب الله»، لتكون حياتنا وحيات كل مواطن بأمان إذا أراد التجول على الأراضي اللبنانية؟ فلا يقتل ومن ثم يعلق وسام على صدر القاتل. نريد ضمانات من جراء الإنتشار الكثيف والعام والشامل لسلاح «حزب الله» على الأراضي اللبنانية. أريد أن اعرف إذا أردت وعائلتي القيام بنزهة في منطقة جزين، هل المفروض أن تأخذ تأشيرة من «حزب الله»، أو نتعرض لما تعرض له الشهيد سامر حنا؟ شكل هذا الموضوع سابقة في منطقة عيون السيمان وصنين، حيث كان هناك تواجد لـحزب الله»، وبعض الأودية في منطقة جبيل حيث لدينا بعض المعلومات المقلقة».

وأكد أن «الشعب اللبناني يطالب بضمانات بعيداً عن كل الحواجز التي يمكن أن تكون اليوم لـحزب الله» وغداً للفلسطينيين، وبعد غدٍ لأي فصل جديد سينشأ على الساحة اللبنانية. فهذا ما يقلقنا، لأن لا علاقة لها بمفهومنا للسيادة الوطنية التي لا تتحقق إلا بوجود سلطة واحدة على كل الأراضي اللبنانية»، معلناً «متابعة هذا الأمر مع المعنيين، وستنطرحه أثناء الإستشارات».

واستغرب «الكلام عن ضمانات أو عن ثلث ضامن، فليضمن الثلث الضامن حياة المواطنين على الأراضي اللبنانية كافة، ولننظر من هي المرجعية. هل هي مرجعية «حزب الله» أو الدولة اللبنانية أو القضاء اللبناني الذي يجب ان يحكم بمعيار واحد للسيادة وليس بمعاييرين، فهناك أساس لهم سلطة فوق سلطة الجيش والقضاء، ومجلس النواب ومجلس الوزراء ورئيس الجمهورية».

وعن إعلان «حزب الله» قبوله بالشراكة شرط عدم المساس بالسلاح، شدد على «اننا نريد ضمانات وتطمينات قبل إعطاء ضمانات لأي كان. رأينا كيف استعمل السلاح في جزين ضد الشهيد سامر حنا، وكيف استعمل في بيروت في ٧ أيار وبعده، وكيف استعمل في مناطق معينة من لبنان».